

## السياسي في مأزق: كيف يعالج قلق المصريين بشأن سد النهضة

القاهرة الدولي قطاعا لافتا من المواطنين العاديين. ولم تغب رمزية المكان عن المقارنة أيضا بين السيسي والرئيس الإخواني الراحل محمد مرسي، فالأول خطب وسط شريحة متنوعة من المواطنين دون انتقاء أو تفرقة بينهم، في حين تعتمد الثاني أن يلقي خطابه وسط ممثلي التيار الإسلامي في المرتين.

وكانت المرة الأولى في 6 أكتوبر 2012 بمناسبة نصر أكتوبر، بينما جرت الأخرى في 15 يونيو 2013 لنصرة الثورة السورية، وقد أثار الخطابان وقتها الكثير من المخاوف حول تقسيم المصريين إلى إسلاميين وغير إسلاميين. وأشار مستشار كلية القادة والأركان (تابعة للجيش المصري) اللواء محمد الشهاوي إلى أن التأكيد على الصرامة والقوة رسالة موجهة إلى الداخل والخارج بأن القوات المسلحة جاهزة لتأمين مصالح المصريين، وهي إشارة طمأنة جديدة بعدم القلق من مشروع سد النهضة الإثيوبي، وجرى التخطيط لإثارة القضية مرة أخرى خلال تشييد أكبر عملية لتنمية الريف، بما يعني أن القاهرة لديها قدرات متباينة تجعلها أكثر فاعلية.

وأطلق السيسي مبادرة "حياة كريمة" في 2 يناير 2019 لتنمية الريف المصري، ثم تحولت إلى مشروع قومي مع بداية العام الجاري بهدف تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة للفئات الأكثر احتياجا في التجمعات الريفية في مصر، كي تساهم في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين.

وأوضح الشهاوي في تصريح خاص لـ "العرب" أن مصر لم تغلق أي منافذ يمكن أن تقود إلى نجاح المفاوضات مع إثيوبيا، وأن استخدام مصطلحات خفية في مرات عديدة يستهدف التأكيد على قدرتها على حماية مصالحها المائية. ويقول متابِعون إن طمأنة المصريين حيال أزمة سد النهضة عملية تحتاج إلى أدلة ملموسة، فشرطة منهم لا تخفي سكوها في هذه النوعية من الرسائل، وهي ترى أن إثيوبيا ماضية في خطتها للملاء الثاني دون أدنى فتائل.

بتسببها في ضياع أي حق من حقوقهم في المياه أو غيرها، لكن عليهم التخفيف في الآن ذاته من وهج حماساتهم. واعتبر الأمين العام السابق للجمعية الإفريقية بالقاهرة السفير أحمد حجاج، أن تجدد الحديث عن الخط الأحمر والتمسك باستمرار المفاوضات في وقت واحد رسالتان على أن مصر لن تتساهل في أي أمور تتعلق بأمنها القومي، وأنها أيضا لا تزال منفتحة على جهود تسوية الأزمة بشكل سلمي بما يضمن التعاون بين شعوب دول حوض النيل.



أحمد حجاج  
مصر لا تزال منفتحة على جهود تسوية الأزمة بشكل سلمي

وكشف في تصريح لـ "العرب" أن القاهرة ستخوض جولة تفاوضية أخرى مدعومة بتوافق عربي يؤيد حقوقها المائية بالتوازي مع التلويح بأنها قادرة على ردع أي اعتداء على الحقوق المائية عسكريا، وهو ما دفع الرئيس إلى توجيه رسائل طمأنة للمواطنين للتأكيد على أن البلاد تمتلك من الأدوات ما يجعلها قادرة على تأمين مصالحها.

وبحث وزير الموارد المائية والري المصري محمد عبدالعاطي مع رئيس وزراء الكونغو الديمقراطية مايكل لوكوند في كينشاسا الجمعة تطورات أزمة سد النهضة. وأكد عبدالعاطي أن بلاده "حريصة على استكمال مفاوضات سد النهضة للتوصل إلى اتفاق قانوني عادل وملزم للجميع يلبى طموحات جميع الدول في التنمية، وأن مصر والسودان لن تقبلتا بالقرار الأحادي لئلا يتسبب في تهديد أمنهما".

وأخذت المقارنات مستوى آخر من حيث نوعية الجمهور الذي خاطبه السيسي، فغالبيتها الحاضرين لم يكونوا كالمعتاد في مرات سابقة من النخبة الوظيفية بمستوياتها المختلفة، سياسية وبرلمانية وأمنية وإعلامية واقتصادية، بل حوت جنبات الملعب

القاهرة - يحاول الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي "النزول من الشجرة التي سعدتها" في ما يتعلق بأزمة سد النهضة، في ظل إدراكه بعدم قدرته على فعل الكثير بعد أن نجحت إثيوبيا في فرض سياسة الأمر الواقع، في ظل تردد دولي هو أقرب إلى التراخي في الضغط عليها، وهو ما ترجم في اجتماع مجلس الأمن الدولي الأخير.

وبعد خطابات تصعيدية، أجمت الشارع المصري وجعلته متحفزا لأي مغامرة، غير السيسي من خطابه مساء الخميس بدعوة المواطنين إلى الهدوء، مؤكدا لهم أنه "لا داعي للقلق". جاء خلال حضوره المؤتمر الأول لبرنامج "حياة كريمة" في ملعب القاهرة الدولي بحضور الآلاف من رجال الدولة ونسائها وعدد من الإعلاميين وشريحة كبيرة من المواطنين.

وطالب السيسي ضاحكا بوقف "الهرج"، وهي كلمة عامية مصرية تستخدم للتدليل على كثرة الكلام والأخذ والرد والحديث دون علم، وقد سبقها بإشارة أخرى تفيد بان الأمن القومي للبلاد بكل جوانبه "خط أحمر". وشبه بعض المراقبين كثافة "الهرج" حاليا وسط المصريين بما حدث قبيل حرب 6 أكتوبر 1973، عندما ارتفع صوت الجماهير مطالبة باستعجال الرئيس الأسبق أنور السادات خوض المعركة ضد إسرائيل نحو آثار هزيمة يونيو 1967. ولم يكن السيسي غافلا عن هذا التشابه الذي يشكل ضغطا إضافيا عليه، وبدأ بالأمس وكانه يحاول امتصاص الحماسة الشعبية، في ظل إدراكه بأنه لن يستطيع فعل الشيء الكثير باستثناء المواصلة في المسار الدبلوماسي الذي أثبت عقمه.

وخال خطاب الأمل حسر السيسي على استخدام مفردات تثير القوة والقدرة، قائلا "لازم أنا والجيش نروح قبل ما تحصل أي حاجة لمصر". وفهم البعض حديث السيسي بشأن سد النهضة في إطار العنوان الذي عقد تحته المؤتمر "حياة كريمة"، كإشارة على دغدغة مشاعر المصريين ومحاولة إرضاء غرورهم بان الرئيس والجيش لن

## واشنطن لتل أبيب: وضع عباس أشبه بغابة جافة تنتظر ما يشعلها

السلطة الفلسطينية تستنجد بإدارة بايدن للتدخل لدى إسرائيل لمساعدتها



عباس يرى في الحليف الأمريكي طوق نجاة

حرص مسؤولوها خلال لقاء هادي عمرو على إقناعه بضرورة التحرك لدى إسرائيل لمد يد العون وتخفيف الضغوط عليها، من منطلق قناعة بأن الإدارة الأميركية لا تملك سوى دعمها، لأنه لا بديل "مرنا" حاليا يمكن الرهان عليه على الساحة الفلسطينية. وكانت الولايات المتحدة أبدت تفهما لقرار الرئيس محمود عباس في مايو الماضي بتأجيل الانتخابات العامة، على خلاف موقف الاتحاد الأوروبي الذي انتقد خطوة عباس، مطالبا بضرورة الإسراع في تحديد موعد جديد للاستحقاقات الفلسطينية "في أسرع وقت" لتجديد الشريعات. وعهد الرئيس عباس إلى التنصل من الانتخابات بسبب إدراكه بأنها لن تصب في صالحه، بل في صالح حركة حماس والأجنحة المناوئة له في حركة فتح، وتقول الأوساط الفلسطينية إن ذلك القرار تم بمباركة الإدارة الأميركية التي لا تزال تنظر إلى الرئيس "يوهانسون" (85 عاما) على أنه الطرف الوحيد الذي يمكن التفاوض معه، في ظل عدم وجود اتفاق داخلي وإقليمي على بديل عنه.

وتواجه السلطة الفلسطينية في مناطق سيطرتها أزمة اقتصادية خانقة فاقمتها جائحة فيروس كورونا، إضافة إلى اقتطاع إسرائيل مبالغ مالية هامة من عائدات الضرائب الفلسطينية. وكانت الحكومة الإسرائيلية صادقت في 11 يوليو الجاري على اقتطاع مبلغ 182 مليون دولار من عائدات الضرائب الفلسطينية، وهو مبلغ يوازي ما تدفعه الحكومة الفلسطينية من مخصصات مالية شهرية لعوائل الشهداء والجرحى والأسرى، بداعي أن تلك الأموال "تذهب لتمويل العمليات الإرهابية".

ويزداد الوضع اختناقا بالنسبة إلى السلطة ورئيسها محمود عباس في ظل وضع سياسي "محتقن" نتيجة تأجيل الانتخابات العامة والصراع على ملف إعمار قطاع غزة، فضلا عن غضب شعبي تفجر في الفترة الأخيرة على خلفية اغتيال الناشط المعارض نزار بنات بعد اعتقاله من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية.

وشهدت الأراضي الفلسطينية لاسيما في الضفة الغربية تحركات احتجاجية صاخبة، حملت شعارات مناوئة للسلطة ومطالبة برحيل عباس. ومن المرجح أن يزداد الوضع سوءا بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية التي

تشعر السلطة الفلسطينية بأن الدائرة تضيق من حولها في ظل وضع سياسي داخلي محتقن وغياب شعبي بدأت شرارته تلغ وجوه مسؤوليها. ولم يعد للسلطة من خيارات سوى اللجوء إلى الولايات المتحدة للضغط على الحكومة الإسرائيلية لمساعدتها على تفادي الغرق.

والقدس - حذر هادي عمرو نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي، والمكلف بالملف الفلسطيني - الإسرائيلي من أن السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس في وضع "صعب وخطير"، داعيا الحكومة الإسرائيلية إلى وجوب التحرك ومساعدتها. جاء ذلك خلال لقاء جمعه بمسؤولين إسرائيلييين في إطار زيارة استغرقت خمسة أيام وشملت رام الله وثل أبيب، حيث كان الغرض منها حلحلة الجمود الراهن على مستوى ملف غزة في علاقة بالمساعدات وملف إعادة الإعمار، فضلا عن استكشاف آفاق استئناف مفاوضات الحل الفلسطيني.

ونقل موقع "والاه" الإسرائيلي، عن مسؤولين إسرائيليين قلق المبعوث الأميركي حياج ظروف السلطة الفلسطينية قائلا "إنها في وضع اقتصادي وسياسي صعب وخطير"، مطالبا إسرائيل باتخاذ خطوات وتدابير لتعريبها وتقويتها. وتعد هذه الزيارة الأولى لهادي عمرو إلى الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، منذ تولي حكومة نفتالي بينيت مقاليد السلطة في تل أبيب، وهي زيارة تسبق زيارة بينيت المنتظرة إلى واشنطن خلال الأيام القليلة المقبلة، والتي يرجح أن تركز على الملف الفلسطيني، وقد تشهد لقاء بينه وبين العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الذي يزور الولايات المتحدة منذ نهاية الشهر الماضي.

وتواجه السلطة الفلسطينية في مناطق سيطرتها أزمة اقتصادية خانقة فاقمتها جائحة فيروس كورونا، إضافة إلى اقتطاع إسرائيل مبالغ مالية هامة من عائدات الضرائب الفلسطينية. وكانت الحكومة الإسرائيلية صادقت في 11 يوليو الجاري على اقتطاع مبلغ 182 مليون دولار من عائدات الضرائب الفلسطينية، وهو مبلغ يوازي ما تدفعه الحكومة الفلسطينية من مخصصات مالية شهرية لعوائل الشهداء والجرحى والأسرى، بداعي أن تلك الأموال "تذهب لتمويل العمليات الإرهابية".

ويزداد الوضع اختناقا بالنسبة إلى السلطة ورئيسها محمود عباس في ظل وضع سياسي "محتقن" نتيجة تأجيل الانتخابات العامة والصراع على ملف إعمار قطاع غزة، فضلا عن غضب شعبي تفجر في الفترة الأخيرة على خلفية اغتيال الناشط المعارض نزار بنات بعد اعتقاله من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية.

وشهدت الأراضي الفلسطينية لاسيما في الضفة الغربية تحركات احتجاجية صاخبة، حملت شعارات مناوئة للسلطة ومطالبة برحيل عباس. ومن المرجح أن يزداد الوضع سوءا بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية التي

الإدارة الأميركية لا تزال تنظر إلى الرئيس عباس (85 عاما) على أنه الطرف الوحيد الذي يمكن التفاوض معه

## الملك عبدالله الثاني يخاطب الإخوان في الأردن عبر لجنة الرفاعي

اعتبارات أولها أن هناك أمرا قضائيا صادرا بحقها، والاعتبار الثاني أنه لا ثقة بين الطرفين.

ويشير المراقبون إلى أنه لا تزال هناك عملية فصل مقصودة من الدولة بين الجماعة وذراعاها السياسية التي تعمل بغطاء قانوني، وأن اللقاءات التي جرت كانت فقط مع أعضاء في جبهة العمل. وتتشد جماعة الإخوان أن تأتي الإصلاحات التي يجري بحثها اليوم بما تشهيه سفنها، وتهيب المناخ لحكومات برلمانية، وهو طلب طالما تمسكت به الجماعة باعتباره السبيل الواقعي بالنسبة إليها للمشاركة في سلطة القرار. ولا تخفي الجماعة أمهلا في أن يؤدي الزخم الجاري إلى عودة المياه إلى مجاريها مع الدولة بعد انقطاع بدأ تدريجيا منذ العام 2011.

وقال نائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمون محمد عقل مؤخرا إن "التوافق الوطني المطلوب إعداده داخل اللجنة مهم جدا لأننا لا نملك ترف الانتظار من أجل الإصلاح"، مبينا أن ملف الإخوان ملف وطني.

والإحزاب والتوصيات الخاصة بتمكين الشباب والمرأة والإدارة المحلية وتطوير البيات العمل النيابي.

واعتبر الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي مراد العضايلة أن اللجنة الملكية للتحدث تشكل فرصة مهمة في زمن دقيق، ويجب أن تُخرج الناس من حالة اليأس إلى حالة إيجابية ومشاركة فاعلة في الحياة السياسية، مؤكدا على ضرورة "أن يشعر الناس بالأمل". ودعا إلى أهمية تكاتف الجهود لإنجاح المشروع الإصلاحية التحديني، لافتا إلى أن الحركة الإسلامية حركة وطنية عاشت طيلة عقود وسنوات لا تطمح إلى الحكم وإنما تسعى للإصلاح. وكان الملك عبدالله الثاني أكد خلال افتتاح أعمال اللجنة الملكية الشهر الماضي على ضرورة مشاركة جميع القوى والفعاليات السياسية المجتمعية في المسار الإصلاحية الجاري.

ويرى مراقبون أن هذا الانفتاح الرسمي على جميع المكونات بما يشمل جماعة الإخوان لا يعني أن هناك مصالحة قد تجري بين التنظيم والدولة، لعدة

عشان - عزت مصادر سياسية فتح السلطات الأردنية قنوات تواصل مع جماعة الإخوان المسلمين من خلال اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، إلى تهدئة مؤقتة، موضحة أن الأمر لا يعني أن هناك نية لاستيعاب الجماعة مجددا في المشهد. وتقاطع الحكومة الأردنية جماعة الإخوان، لاسيما بعد قرار صادر من أعلى هيئة قضائية في المملكة يقضي بعدم شريعيتها. وتشير المصادر إلى أن هناك قرارا من أعلى هرم في السلطة وهو العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني وبالتعاون بمرور مع مختلف الطيف السياسي داخل المملكة بما يشمل الجماعة الممتلئة اليوم بعضوين داخل اللجنة.

وقالت المصادر إن هذا الانفتاح الرسمي على الإخوان مجددا بعد قطعية طويلة نسبية هو تمسك تحكي في ظل الظروف الحساسة التي تمر بها المملكة، والتي تفرض تحديا أي أصوات معارضة قد تعمل على تازيم الأوضاع أكثر. والتقى رئيس اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية سمير الرفاعي الأسبوع الجاري عددا من قيادات حزب جبهة العمل الإسلامي الزراع السياسية لجماعة الإخوان في إطار اللقاءات التي تجريها اللجنة مع مختلف الفئات والفعاليات بهدف مناقشة الأفكار التي تتصل بأعمال اللجنة، لاسيما في علاقة بقانوني الانتخابات والإحزاب.

أكد الرفاعي أن اللجنة منفتحة على الجميع، وتستعد إلى مختلف الآراء وقد تلقت المقترحات، مؤكدا أن هذه الآراء تحظى باهتمام كبير وتساهم في إثراء النقاشات التي تجريها اللجان. وقال الرفاعي إن الجميع يدرك المسؤولية الكبيرة لتحقيق مضماني الرسالة الملكية بما يساهم في إحداث نقلة نوعية ملموسة في قانوني الانتخاب



الإخوان يأملون في أن تأتي الإصلاحات بما تشهيه سفنهم